Rewaq Baghdad center for public policy
مركز رواق بغداد للسياسات العامة

الحالة الحزبية الجديدة في كربلاء بعد مرحلة الاحتجاجات

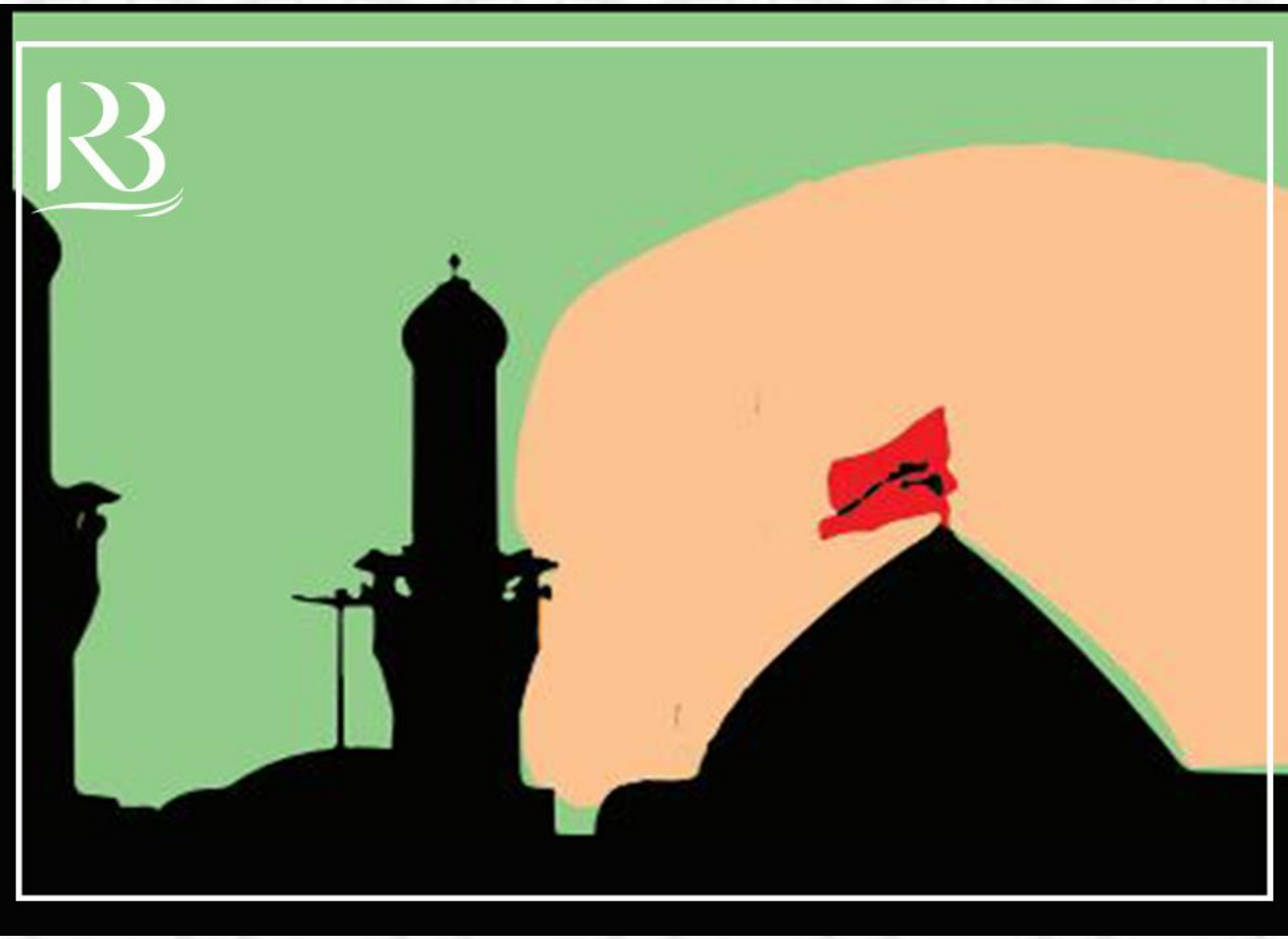

محمد علاء الصافي

أفرزت الحركة الاحتجاجية الشعبية في العراق اتجاهاتٍ فكريةً عديدةً، ومواقفَ وآراءً مختلفةً، خاصّةً تلك التي تلت التظاهرات السلمية الشعبية الواسعة في تشرين الأول 2019، والتي نجحت في إسقاط أول حكومة منتخبة بعد احتلال العراق في 2003 وما تلاها من تغيّراتٍ كبيرةٍ في المشهد السياسي.

وبما أنّ الحراك تركّز في مناطق الوسط والجنوب، وتحديداً في المناطق الشيعية، فقد برز رأيٌ مخالفٌ للحراك وبقوة، خصوصاً بين أروقة السياسة وأصحاب القرار والمؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية وحتّى الدينية، وهو هاجسُ الخوف من خسارة الشيعة للحكم، وخسارة حصّة رئاسة الحكومة لأوّل مرةٍ بعد سقوط نظام صدام حسين.

إنّ هذا الرأي يمثّل جوهر الخلاف بين من يرى أحقّية الحراك بشكلٍ شبه مطلقٍ، وبين من يرى أنّه يشكّلُ خطراً على السلطة والقوى السياسية الشيعية تحديداً.

ظلَّ المسار السياسي في العراق منذ قرابة عقدين من الزمن يشكو من فسادٍ كبيرٍ وديكتاتورياتٍ مصغّرةٍ تعمل تحت شرعيةٍ مشكوكٍ بأمرها أو مكتسبةٍ نتيجةً لظروفٍ معيّنةٍ، إضافةً إلى أحزابٍ سياسيّةٍ غير واضحةٍ في نظامها الداخلي، وهيكلها التنظيمي، ومصادر تمويلها، ومدى تطبيقها للنهج الديمقراطي، وبالتالي يبقى السؤال المحوري: إلى أين ستوصلنا السلطة الحالية التي تفتقد الرؤية الواضحة لبناء الدولة؟ وما هي الضمانات لتحقيق حياةٍ كريمةٍ للعراقيين، وأنموذجٍ صالحٍ للحكم؟

ترى هذه النخب أنّ الإنقاذ يتمّ من خلال الدفاع عن الحكم، عبر فرض سلطتها المكتسبة نتيجة "الاستحقاق الانتخابي" المتحقّق وفق شبهات تزوير الانتخابات السابقة، وشكوك ومصالح وفساد ينخر أركان الدولة، ولا ننسى أيضاً أنّ مشاكل النظام السياسي في العراق وصلت إلى طريقٍ مسدودٍ بعد إنتخابات عام 2018، والتي شهدت مقاطعةً شعبيةً كبيرةً؛ إذ بلغت نسبة المشاركة فيها ما لا يزيد عن (20 %)! وهذا يشير إلى أنّ قرابة (80%) من الشعب العراقي مستاءٌ من الطبقة الحاكمة في ظلّ عدم وجود بديلٍ.

تعالت أصوات الاتهام بتزوير الانتخابات من قبل مراقبين وأحزاب سياسية مشاركة في العملية السياسية بشكلٍ أساسيٍّ، قبل أن تحدث عمليات حرقٍ لبعض صناديق الاقتراع في مراكز العدّ والفرز اليدوي، في مشهدٍ لا يُنسى.

تعتبر غالبية القوى السياسية الحراكَ الشعبيَّ تمرّداً ومساساً بهيبة سلطتها "الأبوية" و"المستحقة"، وأنّ الحراكَ خالفَ فكرةَ الزعامات، وأنّه يُغيّب رمزية القيادات، سواءٌ أكان شخصاً أم كياناً أم مرجعيةً آيدلوجيةً، ممّا شكّل لديها مخاوف حقيقية لتفكيك سيطرتها المنطلقة من الدولة وسلطتها، والخوف - من فكّ ارتباطها - على البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

رسائلٌ بعث بها الحراك الشعبي في عددٍ من المحافظات، تهدف لتحوّلاتٍ بنيويةٍ في نُظُم القوى الشيعية الحاكمة، مما فرض على النخبة السياسية الشيعية أن تواجه تحدّياً يُفترض الاستعداد لمواجهته.

لم تقتصر السلطة على القوة المفرطة فقط في مواجهة الاحتجاجات، بل استعملت مؤسّساتها وأجهزتها وأحزابها - وكذلك الدعم الخارجي في أوقاتٍ معيّنةٍ - لأجل الحدّ من الحراك الشعبي، رغم محدوديته.

لقد نمت ظاهرة "التمرد اللاشعوري" لدى الجمهور الشيعي خلال الفترات السابقة؛ بسبب ممارسة السلطة - وعلى مدى السنوات الماضية - الفساد والظلم بحقّ جمهورها، بل إنّها أضاعت بوصلة بناء الدولة والحكم الصالح، وجعلت جمهورها في حالةٍ يأسٍ وضياعٍ، نتيجة فقدان الثقة وغياب القدوة والكفاءة والروح الوطنية.

تعتقد النخب السياسية الشيعية أنّ هذا الحراك ليس ضدّ النظام السياسي فحسب، بل هو أيضاً بداية لإزاحة "القدسية" أو "الرمزية" عن تلك القيادات، مع ما يجسّده ذلك الوعي من رغبةٍ في بناء مجتمعٍ سياسيٍّ خارج العملية السياسيّة التقليديّة. لم يقتصر هذا الوعي على بداية تفتيت السلطة وبنيتها، بل يتعدّى إلى الرغبة في ثورةٍ مجتمعيةٍ عميقةٍ تسير بتأنٍ وتتراكم، وبالتالي تكون نتائجها منقذةً من الوضع المأساوي والعنيف المتولّد نتيجة الأفكار المتعصّبة وغير المدروسة الناتجة كردٍّ فعلٍ على ما تراكم من فشل بالتجربة.

والتغيير المأمول يفتح آفاقاً جديدةً من أجل وعي سياسيٍّ جديدٍ يُفيد من التجارب.

إنّ الحلَّ أولًا وأخيراً يمكن أن تُسهم فيه النخب السياسية، بحيث تعطي أدواراً لمكونات جمهورها وللقوى الصاعدة، بأخذ فرصتها داخل مركز القرار، وأن تكون مآلات المسارات الانتقالية واضحةً في الحراك الديمقراطي والفكري، وأن لا تُكّيف هذه النخب السياسية

نفسها وذاتها في محاولة لإمكانية إعادة التجربة على السلطة من دون المجتمعات والأجيال. وبالتالي فإنّنا لن نستطيع تحقيق شيءٍ ملموسٍ.

النخب السياسية الشيعية لا زالت تحكمها فجوةٌ ذهنيةٌ بينها وبين الجيل الجديد من جانب، وبينها وبين النُّخب المستقلّة من جانبٍ آخر. بل إنّها أصبحت عاجزةً عن استيعاب السياسة الجديدة وفق متطلّبات المرحلة والارتقاء بمستوى دور المشاركة والانفتاح والانتقال والقبول.

يقع على عاتق حركة الاحتجاج والمعارضة الشعبية والنخب الدينية والمثقفة مسؤوليةٌ كبيرةٌ لإعادة الأمل للمجتمع العراقي، وتحويل التوجّه الاجتماعي نحو طابعٍ مؤسّسي، وتنظيم نفسها في شكل أحزابٍ وحركاتٍ تنخرط بهيأة كياناتٍ سياسيةٍ وتجمعاتٍ جماهيريةٍ منظّمةٍ، واضحة الأهداف والرؤى، وإعطاء أُنموذجٍ جديدٍ لبناء الدولة ومؤسّساتها، عبر الأساليب القانونية والدستورية.

كربلاء ونظرة على الحراك الاحتجاجي والتنظيمات السياسية:

سيطرت القوى السياسية الشيعية التقليدية على جميع مفاصل الحكومات المحلية المتعاقبة في كربلاء ومجلس النواب منذ 2005 وليومنا هذا، وكان نتاج التجربة فشلًا كبيراً في البناء والتنمية والاستثمار وبقية القطاعات، بعد عقودٍ طويلةٍ من التهميش والإقصاء والمحاربة من قبل النظام السابق، في مدينةٍ لها الثقل الديني والتاريخي والسياسي، وسط توجّه أنظار العالم لها، كمدينةٍ تجمع الشيعة في المناسبات الدينية المليونية من داخل العراق وخارجه في كلّ عامٍ.

بدأ الحراك الاحتجاجي في المدينة المقدسة منذ العام 2011، وتنامى بشكلٍ كبيرٍ وفاعلٍ بمشاركة الفئات الفاعلة في المجتمع من منظّمات المجتمع المدني، والنقابات والنشطاء والإعلاميين وطلبة الجامعات، لكن لم يسبق أن تتحوّل الاحتجاجات - والتي كانت غالباً تطالب بالخدمات الأساسية ومحاسبة المفسدين وتوفير فرص العمل - إلى

مرحلةٍ أكثر نضجاً؛ إذ أنشأت تجمّعاتٍ شعبيةً سياسيةً، وحملات وطنية لتغيير قانون الانتخابات ومن ثمّ إقراره، وقد كانت كربلاء محلّ انطلاقها، ومن ثمّ المشاركة بتأسيس أحزابٍ وكياناتٍ سياسيةٍ للدخول إلى قلب العملية السياسية، وكلّ ذلك حدث بعد تظاهرات تشرين.

اكتسبت هذه الأحزاب والحركات السياسية الوجود الرسمي من خلال التسجيل في دائرة الأحزاب السياسية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وأعلن معظمها المشاركة في الانتخابات النيابية المبكرة المزمع إجراؤها في العاشر من تشرين الأول 2021.

من أبرز الحركات والأحزاب والكيانات الانتخابية الجديدة التي أُعلن عن تأسيسها، والتي لها تمثيل في كربلاء هي: "امتداد"، "البيت الوطني"، "إشراقة كانون"، "حركة نازل آخذ حقي الديمقراطية"، وغيرها الكثير، بعضها ولد من رحم الحراك الشعبي، وبعضها الآخر لبس ثوب الحراك؛ ليتناغم معه ويحاول كسبه.

بلغ عدد الأحزاب المجازة (261) حزباً، ووصل عدد طلبات التسجيل للأحزاب إلى (55) حزباً قيد التأسيس، وأبدى (122) حزباً رغبته بالمشاركة في الانتخابات المقبلة حتّى الآن، وهذا العدد يشمل الأحزاب الحاكمة وتفرّعاتها الكثيرة بشكلٍ عامٍّ، حيث تعكس هذه الكيانات، التي يمكن تصنيفها إلى (تابعة أو منشقّة أو متمرّدة)، على الأحزاب التقليدية الأم وتتوافق غالبيتها مع التيارات السياسية المهيمنة تاريخياً ذات التوجه الإسلامي واليساري بصورةٍ أقل.

وفي الوقت ذاته، تعمل الأحزاب أو الكيانات المنشقّة، مثل ("حزب الفراتين" و"حركة وعي" و"حركة إنجاز")، كامتدادات للأحزاب التقليدية (دولة القانون، تيار الحكمة، المجلس الأعلى الإسلامي)، التي تبنّت مقارباتٍ جديدةً إلى جانب التزامها بالعديد من القيم التقليدية. أمّا الأحزاب المعارضة مثل (امتداد، والبيت الوطني، و25 أكتوبر) وغيرها فهي عبارة عن مجموعات خرجت من رحم احتجاجات تشرين 2019، ولا تدّعي تمسّكها بالقيم التقليدية أو الحزبية، كما تفعل ذلك الأحزاب المنشقّة.

هل هناك اختلاف في البرامج السياسية والهيكل التنظيمي والرؤية لدى الكيانات الجديدة عن الأحزاب التقليدية؟

تواصلت مع عدّة كيانات جديدة مسجّلة رسمياً لدى دائرة الأحزاب حول الرؤية وما هو المختلف في البرنامج السياسي والهيكل التنظيمي عن الأحزاب التقليدية الحاكمة، وما هي القدرة المتوفّرة لديهم لبناء توجّهٍ مغايرٍ لدى الشارع العراقي إزاء العملية السياسية وكانت الإجابات كالآتي:

تحدّث لنا (غسان الشبيب) نائب رئيس المكتب السياسي لحركة امتداد، حيث "تعتبر "امتداد" من الحركات الناشئة التي انبثقت من رحم الاحتجاجات الشعبية، وهي تختلف فكراً ومضموناً - على مستوى البرنامج السياسي والمتبنيات وحتى على مستوى الهيكل التنظيمي - مع الأحزاب الحالية الحاكمة، أساس الحركة قائم على ترسيخ فكرة دولة المواطنة، بعيداً عن التمسك بالهويات الفرعية للشعب العراقي، ورفض مبدأ الأحزاب الدينية والآيدلوجية القائمة على رمزية الشخوص والعوائل، تؤمن بفصل مسار العمل الحزبي عن مؤسّسات الدولة، وفصل الصفة الدينية والمذهبية عن السياسة، حيث الجميع متساوون في الواجبات والحقوق كما حدّد ذلك الدستور العراقي، وتتبناها الحركة شكلًا ومضموناً، وطبّقتها على أفرادها المنتمين للعمل ضمن التنظيمات الإدارية والسياسية، وكذا الايمان بمبدأ التدرّج في العمل السياسي وفق الكفاءة والإنجاز والقدرة على التصدي، لا سياسة التزكية والمحسوبية.

القرار في (امتداد) ينظّم ويخطّط وينفّذ من أسفل التنظيم بمشاركة الجميع وفق النهج الديمقراطي والعمل المؤسّساتي، ولا سيطرة أو نفوذ لرأس أو زعامات، كما هو متّبع في الأحزاب التقليدية الحاكمة منذ عام 2003.

لدى الحركة تصوّر وإيمان أنّ المجتمع الآن مهيّأٌ للسماع والتفاعل مع الأحزاب الجديدة، وأنّ البيئة المجتمعية جاهزة للتغيير والتنشئة الوطنية، بحكم تراكم الخبرة وزخم التجارب التي حصلت، وأنّ الشارع ملّ من منهج المحاصصة، ويتطلع لمشاريع سياسية تؤمن ببناء الدولة لا السلطة، واختيار بديل قادر على تحقيق ذلك.

اغتيالات ودعوات لمقاطعة الانتخابات:

بات تصاعد عمليات اغتيال الناشطين أو الصحفيين أو مرشحي القوائم الانتخابية مشهداً مألوفاً لدى العراقيين، فمع قرب أيّ استحقاقٍ انتخابيٍّ، تسبق الدعاية سلسلة عمليات قتل واستهداف بدوافع سياسية وحزبية تارةً، وبدوافع تنافس مناطقي تارةً أخرى، للتأثير على العملية الانتخابية وإفشالها والدفع لمقاطعة الانتخابات وفق أسباب تبدو منطقية؛ لأنّ توفير الأمن هو من أهمّ أسباب إنجاح العملية الانتخابية، حيث أعلنت عدّة كياناتٍ سياسيّةٍ مقاطعتها العملية السياسية احتجاجاً على اغتيال الناشطين من قبل مجاميع مسلحة، وسط إفلاتٍ من العقاب وسلطة الدولة والقانون.

وقررت أربعة تيارات منبثقة من ساحات الاحتجاج، وهي "الوعد العراقي" و"البيت الوطني" و"حركة نازل آخذ حقي الديمقراطية" و"البيت العراقي" الانسحاب مبكراً من خوض سباق الانتخابات؛ بسبب غياب البيئة الآمنة، التي تُفقد الاقتراع نزاهته، حسب وصف تلك الكيانات التي أصدرت بياناً بعد اغتيال الناشط المدني إيهاب الوزني في محافظة كربلاء، وقد وقع الحادث ضمن منطقةٍ محصّنةٍ أمنياً، وفي أيام شهر رمضان.

وجاء في البيان: "إنّ السلطة التفّت على إرادة الجماهير وأصوات قادتها ونخبها الواعية، ومارست الحكومة الحالية الخديعة ولم تحقّق ما هُشِّمت الرؤوس لأجله على أسفلت الشوارع، واستمرّ مسلسل القتل والخطف من قبل جهاتٍ مسلّحةٍ معروفةٍ سلفاً من قبل الحكومة والشعب، حتّى فُجعنا باغتيال رمزٍ من رموز الاحتجاج في محافظة كربلاء الشهيد إيهاب الوزني، وهذا الاغتيال ما هو إلاّ مصداق على استمرار الإرهاب الممنهج لرموز وقادة وشباب تشرين، وانتهاكٌ لقدسية حقّ الحياة. فكيف لحكومةٍ تتماهى مع قوى السلاح ويمرّ الكاتم والعبوة أمام أنظارها أن توفّر مناخاً انتخابياً آمناً لقادة حراك سياسي منهم القتيل والمغيَّب والمشرَّد بسبب التهديد وعمليات الاغتيال واستهداف المنازل بالعبوات، وكان بالإمكان للشهداء والمغيّبين والمُشردين أن يكونوا قادةً سياسيين ويدخلون المنافسة الانتخابية من أجل التغيير الذي بُذلت من أجله الأنفس والدماء.

الحكومة تؤكد على إجراء الانتخابات في موعدها:

ووفق مصدر مقرب من رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي وفي تصريح صحفي للجزيرة نت، فإنّ الحكومة عازمةٌ على إجراء الانتخابات المبكرة في موعدها المحدّد بدون تردّد، لكنّه أشار إلى أنّ بعض القوى السياسية لا تريد المضي بهذا الخيار؛ خشية فقدان رصيدها الانتخابي.

وعلّل المصدر المقرب من الكاظمي أسباب إصرار الحكومة على إجراء الانتخابات، بأنّ تنظيم الاقتراع سيثبت حسن نيّة الفريق الوزاري ورئيسه تجاه الخروج من الأزمات الراهنة التي تعصف بالعراق، مؤكداً أنّ ذلك أوقع قوىً سياسيةً كثيرةً في حرجٍ أمام قواعدها الجماهيرية؛ لكنّ الأطراف المتضرّرة تريد استثمار أيّ خرقٍ يحصل لصالحها، في محاولة منها للالتفاف على موعد الانتخابات المبكّرة.

الكيانات الجديدة وفرص الفوز والتحديات:

من خلال الرصد والتقصّي نرى أنّه بدون مشاركةٍ شعبيةٍ واسعةٍ وتشكيل تحالفات انتخابية بين القوى الجديدة والكيانات الفردية المستقلة وفهمٍ صحيحٍ للعبة الانتخابات، ستكون فرص الصعود بقوى سياسيةٍ جديدةٍ في الدورة النيابية القادمة ضعيفةً، خاصّة أنّ القانون الانتخابي الجديد يعتمد الحصول على أعلى الأصوات للمرشحين ضمن الدوائر الانتخابية الـ(83) في عموم العراق، ودوائر كربلاء الثلاث المسيطر عليها من قبل الأحزاب التقليدية على مدى (16) عاماً.

لذلك على القوى السياسية الجديدة التحالف وتوحيد الرؤى والأهداف بالعمل السياسي قدر الإمكان مقابل القوى السياسية التقليدية، وإقناع الشارع العراقي - المصاب بالإحباط – في المشاركة الانتخابية؛ إذ تعدّ هذه الانتخابات الأكثر أهمية منذ عام 2005، وكي نضمن حدوث تغييرٍ ملموسٍ في العملية السياسية. وهنا من حقّنا أن نتساءل: كيف ستواجه القوى السياسية الجديدة التحوّل من أسلوب الاحتجاج الشعبي نحو العمل السياسي، والتحوّل من صفة "الناشط" الى صفة "النائب" ؟